قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ٤٧ لسنة ٢٠١٧

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وعلى القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ بإعادة تنظيم النيابة الإدارية والمحاكمات التأديبية وتعديلاته ؛

وعلى الحكم الصادر من المحكمة الإدارية العليا فى الطعن رقم ٦٢ لسنة ٥٦ ق.ع ؛

وعلى موافقة المجلس الأعلى لهيئة النيابة الإدارية بجلسة ٢٠١٦/١٢/١٤ ؛

وعلى ما عرضه وزير العدل ؛

قـــــرر :

(المـادة الأولى)

يُعاد ترتيب أقدمية الأستاذة المستشار/ دلال محمد نظمى عبد العزيز محمد نعمان فى درجة وكيل عام ، لتصبح تالية للمستشار/ خالد فؤاد سعد عبد الحليم - الوكيل العام وسابقة على المستشار/ أحمد محمد عبد العظيم عبد الرحيم - الوكيل العام ، وصرف كافة الفروق المالية المترتبة على ذلك باعتبارها مرقاة إلى درجة رئيس نيابة من الفئة (ب) فى ٢٠٠٩/٦/١٤ مع مراعاة أحكام التقادم الخمسى نفاذاً لمنطوق الحكم المشار إليه .

(المـادة الثانية)

يُنشر هذا القرار فى الجريدة الرسمية ، وعلى وزير العدل تنفيذه .

صدر برئاسة الجمهورية فى ٢٣ ربيع الآخر سنة ١٤٣٨ هـ

(الموافق ٢١ يناير سنة ٢٠١٧ م) .

عبد الفتاح السيسى